



## ثقافة حقوقية

## مصطلحات تهلك

## الوطن:

● هو أكبر مجموعة طبيعية ينتمي إليها الفرد وتتألف من كل الأفراد والمجموعات داخلها كالأسرة والقرى والمؤسسات المختلفة التي تترايب عبر أهداف مشتركة.

## الوطنية:

● هي الشعور بالانتماء إلى الوطن أي شعور الفرد بأنه واحد من مجموعة أشخاص يرتبط مصيره بمصيرهم فكل ما يصيبهم من خير أو شر يصيبه هو أياً.

## مقومات الوطن:

● الشعب. ● الأرض. ● الارتباط بين الشعب والأرض. ● التاريخ. ● إرادة العيش المشترك، الإيمان بوحدة الأهداف والمصير.

## الهوية الوطنية:

● إرتباط المواطن بأرض وطنه. ● إرتباط المواطن بأهله. ● إرتباط المواطن بلغة أجداده.

## رموز الوطن:

● العلم. ● النشيد الوطني. ● الخريطة. ● الدستور

## الدستور:

● ينص على المبادئ الأساسية لنظام الحكم. ● ينظم عمل السلطات. ● يعين الحدود. ● يضمن حقوق المواطن.

## أنظمة الحكم

## النظام الديمقراطي:

● إنبثاق السلطة من الشعب بواسطة الانتخابات وممارستها من أجل الشعب.

## النظام البرلماني:

● ينتخب الشعب مجلس النواب (السلطة التشريعية).

● ينتخب مجلس النواب رئيس الجمهورية

● يمنح الشعب مجلس النواب الثقة للحكومة (السلطة التنفيذية).

● يراقب مجلس النواب السلطة التنفيذية ويحاسبها.

## النظام الرئاسي:

● ينتخب الشعب رئيس الجمهورية.

● يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية.

● الرئيس غير مسئول أمام مجلس النواب أمام الشعب.

## السلطات

## التشريعية:

● تنص القوانين المتعلقة بحقوق المواطنين.

● تنص القوانين المتعلقة بمسئوليات المواطنين.

## التنفيذية:

● مسؤولة عن تطبيق القوانين.

## القضائية:

● تصدر الأحكام بحق من يخالف القوانين

## مبادئ الديمقراطية:

● المشاركة. ● تقبل الآخر. ● المسؤولية. ● الشفافية. ● محاسبة السلطة. ● نظام تعدد الأحزاب. ● المساواة أمام القانون. ● الانتخابات النزيهة الحرة المنتظمة. ● قبول نتيجة الانتخابات. ● احترام حقوق الإنسان) حرية وخصوصياته الجسدية، الحياة الخاصة، التعلم، العمل، مستوى عيش لائق، الملكية الفردية، المشاركة في الحياة العامة.

## القيم الأساسية في النظام الديمقراطي:

● ضبط النفس، الحفاظ على البيئة، واحترام الأملاك العامة والخاصة، الاعتماد على النفس، الصدق، المساعدة، التضامن، التسامح، التواصل مع الغير والحوار، الترف بمسئولية، التصرف الأخلاقي، احترام القوانين وممارستها.

## نصوص تتعلق بالزامية ومجانبة التعليم:

دستور الجمهورية اليمنية المادة (٤٥):

التعليم حق للمواطنين جميعاً تغطية الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والترفيهية والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامياً.

قانون حقوق الطفل المادة (٨٧):

التعليم الأساسي إلزامي تغطية الدولة مجاناً ويهدف إلى غرس القيم الدينية والسلوكيات الحميدة وتنمية قدرات واستعدادات الأطفال وتزويدهم بالمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تتفق والظروف بيئاتهم المختلفة.

اتفاقية حقوق الطفل المادة (٢٨):

جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومجانياً للجميع.

## أطفال اليمن . . بين واقع مؤلم ومستقبل مجهول



أعضاء برلمان الأطفال أثناء تزيينهم اليداني

أما عن الوضع الغذائي للأطفال في اليمن فإن الدراسات المتعلقة بالتغذية التي أجريت خلال الـ ٢٥ سنة الماضية القت الضوء على ضعف الوضع الغذائي للأطفال في اليمن فقد وجد أن ٤٥٪ من الأطفال يعانون من تأخر حاد ومتوسط في نموهم الطولي نتيجة نقص الغذاء المزمن وأن ٣٨٪ ناقصي الوزن الذي يعكس سوء التغذية الذي يرجع في أحوال كثيرة إلى نمط الغذاء لدى الأسرة في اليمن.

وفي جانب التعليم سجلت اليمن تقدماً بزيادة سريعة في أعداد التحاق الأطفال في المدارس فبين عامي ٧٠-١٩٩٤م زاد عدد التلاميذ أحد عشر ضعفاً ولكن تظل نسبة التحاق الفتيات الأقل فهناك على الأقل واحدة من كل ثلاث فتيات لم تلحق بالتعليم أي حوالي ٤٨ فنتاه لكل ١٠٠ ولد مسجلين في مدارس. المصدر تحليل حالة الأطفال والنساء في الجمهورية اليمنية ١٩٩٨م) ويظل وضع التعليم في اليمن على الرغم من الإنفاق الحكومي عليه من أكبر المشكلات بسبب ازدحام المدارس في المدن وتباعدها في الريف مما يقلل من نسبة التحاق التلاميذ وخاصة الفتيات بالتعليم.

تنفيذها على مدى عشر سنوات . أما الأطفال الأحداث فحتى ديسمبر من العام ٢٠٠٣م عوملوا كالمجرمين من حيث مكان الاحتجاز أو المعاقبة قبل المحاكمة أو بعدها وفي العام المذكور أنشئت محاكم للأحداث بقرار صادر من رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الأعلى تحددت اختصاصاتها في التعرف على أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ، وقد أنشئت هذه المحاكم في خمس محافظات من ٢٢ محافظة .

من جانبها تسعى وزارة الصحة العامة والسكان لاستئصال فيروس شلل الأطفال بحلول عام ٢٠٠٥م استجابة لتحقيق الهدف العالمي حيث بدأت أنشطة استئصال الوباء منذ عام ١٩٩٦م عبر حملات وطنية شاملة تستهدف جميع الأطفال دون الخامسة من العمر . وتم تنفيذ ست حملات شاملة وحققت تلك الحملات نجاحات متميزة انفردت بها اليمن دون دول الإقليم واستطاعت اليمن أن تحقق قفزات نوعية في مجال القضاء على الوباء واستئصاله إذ وصلت نسبة التغطية لبعض الحملات إلى ٩٨٪ و ٩٩٪.

وتشير مسوحات التشغيل في عام ١٩٩١ والتعداد العام في ١٩٩٤ إلى أن عمالة الأطفال في اليمن تنتشر وتتضاعف وأن تدفق الأطفال إلى سوق العمل قد تزايد بمعدل نمو قدره (٣٪) خلال نفس الفترة ومن المحتمل أن يكون هذا العدد قد تضاعف عما كان عليه ، والمهن التي يزاولها الأطفال متنوعة غير أن قطاع الزراعة والصيد يأخذ الغالبية العظمى التي تمثل حوالي (٩٢٪) وهم من المناطق الريفية في الأساس بنسبة (٩٦٪) أما المهن الأكثر رواجاً في الحضر فهي مهن البيع والخدمات والمهن البسيطة والحرفية هذه الأعمال غالباً ما تكون مضيئة وتسبب إصابات عمل مستديمة ومنها الإصابة بالتسمم والنار والصدمات الكهربائية ويعاني البعض من تعرضهم للبرد أو الإصابة بأمراض معدية خطيرة .

وهناك عدد من العوامل المتسببة في انتشار الظاهرة منها تدني معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الدخل والتشغيل والاستثمار الموجه للتعليم والصحة ورعاية الطفولة واختلال توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية وارتفاع معدلات نمو السكان والإعالة والبطالة والتضخم وضعف شبكة الأمان الاجتماعي إضافة إلى ضعف وعدم جدية منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال العمل الاجتماعي والحقوق في مجال حماية الأطفال و تركزها على الجانب الإعلامي و تضخيم ما تقوم به من فعاليات دون التركيز على مضمون العمل نفسه .

من جانبها تسعى اليمن إلى إعداد المرحلة الثانية من خطة استراتيجية مكافحة تشغيل الأطفال في البلاد بإقامة ورش عمل وحملات إعلامية بهدف التعريف بخطورة تفشي الظاهرة في المجتمع اليمني ومالها من آثار على شخصية الطفل ، ومن المقرر تنفيذ المرحلة الثانية من خطة استراتيجية مكافحة تشغيل الأطفال في ثمان محافظات يمنية على مرحلتين بهدف وضع دراسة لاحتياجات كل محافظة وفقاً لطبيعة الأعمال فيها وإعداد خطة عمل خاصة بكل محافظة على حدة وتقوم خطة مكافحة تشغيل الأطفال في اليمن على أساس مسودة العمل التي وضعتها منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمومة والطفولة التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي ويتم

## الهام عبد الملك الكبسي

كغيرهم من أطفال العالم الثالث يعاني أطفال اليمن من كثير من المشكلات التي تبدأ منذ لحظة استقرار الجنين في رحم أمه فيحتاج إلى الرعاية والعتناء التي لا يلقاها بسبب سوء الأوضاع المعيشية والرعاية الصحية للأهل ثم تتلوه أيادي ينقصها كل شيء أسلوب الرعاية الصحية والنفسية والعقلية والاجتماعية هذه الصورة السوداوية لا تطبق بأي حال على كل الأسر والأطفال ولكن يمكننا القول أنها تنطبق على معظمهم خاصة مع التدهور المستمر في الأحوال الاقتصادية التي انسحبت بطبيعة الحال على بقية القضايا .

وموضوعنا هذا سنحاول من خلاله التطرق إلى وضع الأطفال في اليمن أخذين في الاعتبار ظاهرة عمالة الأطفال التي تعاني منها اليمن التي تواجه كثير من التحديات الناجمة عن الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية وظروف التحول الاقتصادي وما نتج عنه من اتساع دائرة الفقر حيث وعمالة الأطفال تزيد في الانتشار منذ تسعينيات القرن الماضي التي تعود إلى متغيرات سياسية واقتصادية في المنطقة ، ورغم اعتراف الحكومة اليمنية بالظاهرة وأهمية مواجهتها لدورها في عاقبة برامج التنمية فقد صادقت اليمن على العديد من الاتفاقيات الدولية ومنها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في عام ١٩٩١م التي تنص على حق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطراً أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو يكون ضاراً بصحة الطفل ونموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي.

الأد دراسة اجتماعية أجريت في اليمن حول تنامي عمالة الأطفال وجد أن أكثر من نصف مليون طفل يعملون في صنعاء وحدها، وأكثر من ٢٠٠ ألف تلميذ يتسربون من المدارس ويتوجهون لسوق العمل، ويعمل معظمهم في مسح الأحذية وتنظيف السيارات والأعمال المنزلية والزراعية والأقران والمخازير أو جمع القمامة وتنظيف الشوارع .